

الراصد الاجتماعي: تعزيز المساواة

يُمثّل "الراصد الاجتماعي" شبكة تضمّ في الوقت الراهن أعضاء من أكثر من 60 بلدًا في أنحاء العالم. وقد أنشئت في عام 1995 بمثابة حيزٍ لقاءٍ "للمنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالتنمية الاجتماعية والتميز الجنوسي"، استجابةً للحاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية المطلوبة لترجمة وعود الأمم المتحدة في الواقع. ومذّك، نشرت هذه الشبكة -التي ما فتئت تتنامى باستمرار كما ونوعًا- 15 تقريرًا سنويًا، شكّلت أدواتٍ للمدافعة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتناولت فيها التقدم المحقّق والتراجعات التي عرفها النضال ضد الفقر واللامساواة الجنوسية.

القمة الاجتماعية (كوبنهاغن) ومؤتمر النساء (بيجينغ)، وللمرة الأولى، القضاء على الفقر واللامساواة الجنوسية باعتبار ذلك هدفًا عالميًا مشتركًا، لوضع غاياتٍ وجدول زمنيٍّ ملموسٍ لتحقيق الهدف الذي صيغ على نحوٍ ضبابي في سنة 1946 في شرعة الأمم المتحدة بوصفه "كرامة للجميع". ولتعزيز الإرادة السياسية المطلوبة للوفاء بهذه الوعود ولكي تصبح واقعيًا، أنشأت مجموعة من منظمات المجتمع المدني "شبكة الراصد الاجتماعي" حيزًا لتلقي فيه المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية والتميز الجنوسي" (الراصد الاجتماعي، العدد صفر، 1996).

وهكذا، فقد شكّل "الراصد الاجتماعي" ليكون أداة نافذة لعرض المعلومات الإحصائية الدولية المتاحة وتقديمها، وكذلك للإفادة عن جوانب المسائل النوعية التي تُعالج عبر تحليلاتٍ تقدّمها المنظمات الاجتماعية العاملة على المستوى الوطني. كما يُكرّس التقرير الذي يُنشر سنويًا لعرض التقدّم المحقّق والتراجعات الحاصلة في سياق النضال ضد الفقر ومن أجل المساواة الجنوسية، وهما الهدفان المتجاوران الكبيران، إذ أنّ غالبية الناس المطلقة ممّن يعيشون الفقر هم النساء.

وقد أصبحت تقارير "الراصد الاجتماعي" السنوية المبادرة الرقابية المستدامة الأولى في مجال التنمية الاجتماعية والمساواة الجنوسية على المستوى الوطني، والأولى في جمعها الرؤى العالمية في بوتقة واحدة، فيما هي تضيف البُعد الدولي إلى الجهود والحملات المحلية.

وقد تميّز التقرير في عدده "الصفر" المنشور في سنة 1996 بمساهمات 13 منظمة؛ ومذّك، تستمر الشبكة في تعاضمها بثبات. فللراصد الاجتماعي، راهنًا، أعضاء ("راصدون" "watchers") في أكثر من 70 بلدًا في أرجاء العالم، فيما تتنامى العضوية بأطرادٍ في كل سنة.

سنة 1995: عنيانا الحاجة إلى توليد الأدوات والاستراتيجيات لتصحيح الافتقار إلى آليات المساواة ولضمان مراعاة التعهدات الدولية المرتبطة بالسياسات الاجتماعية والأهداف التنموية. ففي العقد الذي نشأ "الراصد الاجتماعي" خلاله، أعادت سلسلة المؤتمرات رفيعة المستوى التي عقدتها الأمم المتحدة [ابتداءً من قمة الأطفال في سنة 1990، وانتهاءً بقمة الألفية في سنة 2000] الاعتبار للأجندة الاجتماعية العالمية. وفي سنة 1995 حدّدت

منذ الإصدار رقم "صفر" المنشور في سنة 1996 وحتى الإصدار السادس عشر، أضاء تقرير "الراصد الاجتماعي" على أكثر من 670 تقريرًا واردًا من منظمات المجتمع المدني، وكلها تتشارك في تذكير الحكومات بتعهداتها والعمل على تنفيذها، أكان ذلك من بلد إلى بلد أم على المستوى الدولي.

ويحافظ الإصدار الحالي -الذي يتميّز باحتوائه تقارير واردة من 65 ائتلافًا وطنيًا من أعضاء "الراصد الاجتماعي"- على انققاد الشعلة التي كانت سببًا لإبصار "الشبكة" النور في

مذكرة تفاهم بين المجموعات الوطنية و«شبكة الراصد الاجتماعي»

1. على الائتلافات (أو التحالفات) أن تكون قائمة في البلد، وأن تنشط في مسأله التنمية الاجتماعية (وليس باعتبارها ذات طابع أكاديمي أو استشاري حصريًا).
2. يقوم التزامها الأساسي تجاه الشبكة الدولية بتقديمها تقريرًا يتضمّن استنتاجاتها الخاصة وتعيينها الأولويات، وذلك كي تُشمل في النشر السنوي.
3. عليها أن تتوقّع استخدام تقاريرها الوطنية والتقرير العالمي في أنشطة الضغط المُمارَس على مستوى وطني.
4. يجب أن تكون منفتحة على مشاركة منظمات أخرى، وأن تعمل بنشاط على توسيع وعي «الراصد الاجتماعي» وتشجيع المنظمات الأخرى على المشاركة.
5. أن تكون مسؤولة عن جمع التبرعات لتمويل أنشطتها. فالائتلافات الوطنية ليست تابعة من حيث ماليتها، أو مسؤولة ماليًا أمام أمانة «الراصد الاجتماعي» (سكرتاريا) أو أي من هيئاته الدولية الأخرى.
6. يعيّن كل ائتلاف هيكلية التنظيمية الخاصة به.
7. ليست عضوية «الراصد الاجتماعي» وممارسة الوظائف الحكومية بالأمرين المتوافقين على الإطلاق.
8. إنّ التعاون مع خطط العمل الوطنية يجب أن تلقى التشجيع على المستويات شبه الإقليمية والإقليمية والعالمية.
9. في حالات النزاع بين المنظمات الأعضاء/ المُشاركة ضمن ائتلافٍ ما على مسائل تتعلق بالراصد الاجتماعي (كالترشّح لمركز تنسيق، أو المساهمة في تقرير «الراصد الاجتماعي»، أو تسمية مرشحين لحضور جمعية «الراصد الاجتماعي» العمومية) ينخرط كل الأطراف في الإعراب عن إرادتهم الطيبة لحلّ المشكلات على الصعيد الوطني. وإذا لم يُتوصّل، في حالات استثنائية، إلى الاتفاق، يمكن لـ «لجنة التنسيق» اتخاذ القرارات اللازمة.
10. لكي تبين انتماءها إلى الشبكة، تُشجّع كل الائتلافات على استخدام شعار «الراصد الاجتماعي» لدى قيامها بالأنشطة الوطنية المباشرة المتصلة بأهداف «الراصد الاجتماعي» وغاياته. كما يُطلّب منها إبلاغ الأمانة الدولية عن الأنشطة المذكورة. وفي حالات أخرى، يمكن للائتلافات استئذان الأمانة الدولية أو لجنة التنسيق سلفًا في ما يتعلق باستخدام اسم «الراصد الاجتماعي» وشعاره.

ملحوظة: تبنّت الجمعية العامة الأولى مذكرة التفاهم في روما 2000، وحُدّثت المذكرة في تشرين الأول (أكتوبر) 2009. متوفرة على الموقع التالي: www.socialwatch.org



15 - سنة بعد مؤتمر المرأة العالمي الرابع¹⁴. وفي عام 2011 نشر "الراصد الاجتماعي" ورقته الظرفية (Occasional Paper) السابعة تحت عنوان "Centroamérica y la sociedad - Desafíos en común - Derechos humanos, desarrollo sustentable civil - Desafíos en común - Derechos humanos, desarrollo sustentable" التي قَدِّمَت تقارير موضوعات تتعلَّق بالمشكلات التي تواجه المنطقة، بالإضافة إلى التقارير الوطنية.

1 نظرت ورقة البحث الظرفية الخاصة الأولى التي وضعتها «ميريام فان ريزين» «نيوب الليث» (The Lion's Teeth) في السياق السياسي الذي نشأ معه "الراصد الاجتماعي". وتحلَّل ورقة البحث الثانية التي وضعتها "أنا ماريا أرتيغنا": "Control Ciudadano desde la base" الديمقراطية تجربة اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية بتشيلي سنة 1997. وأما ورقة البحث الظرفية الثالثة فعبارة عن مصنَّف وضعه كل من "باتريسيا غارسي" و"روبرتو بيسيو" يقدم لتجربة مراقبة أهداف كوبنهاغن من خلال مثال "الراصد الاجتماعي" الملموس. وأما الورقتان الظرفيتان الرابعة والخامسة فقد نسقهما فريق البحث العلمي التابع لـ "الراصد الاجتماعي"، وهما تعالجان الفقر واللامساواة في أميركا اللاتينية والروابط بين الفقر وبين حقوق الإنسان. وأمَّ الورقة السادسة فقد حملت عنوان: "Beijing and Beyond - Putting Gender Economics at the Forefront". وقد أُطلقت خلال مراجعة اللجنة وضع المرأة احتفالاً بالذكرى الخامسة عشرة لتبني "إعلان بيجينغ" وخطة العمل الدولية. هذا، وتتوفر الأوراق الظرفية المذكورة على الرابط التالي: <www.socialwatch.org/taxonomy/term/459> .

إطلاق الأدلة- فرصاً لنشر مضامينها وتعميمها ولاحتمال الفسحات ذات الصلة في أوساط النقاش الدولية والوطنية وفي عمليات صنع القرار؛ إذ تنشر "الأمانة" التقرير بعدة لغات هي: الإسبانية والإنكليزية والفرنسية والعربية. كما أنَّ بعض الائتلافات الوطنية تنشر، أيضًا، نسخها الخاصة من التقرير، على نحو ما تقوم به ائتلافات إسبانيا وإيطاليا وتشيكيا وألمانيا وبولندا وأوروبا والهند والبرازيل. فائتلاف "الراصد الاجتماعي" في تشيكيا وإيطاليا، على سبيل المثال، ينشران "دليل المساواة الجنوسية"؛ في حين ينشر "الراصد الاجتماعي" في غانا تصنيفًا لتقاريره الوطنية، وينشر "الراصد الاجتماعي" في بنين "تقريره الفصلي تحت عنوان "راصد بينين الاجتماعي". وفي كانون الأول (ديسمبر) من سنة 2009 أُطلق، أيضًا، "تقرير الراصد الاجتماعي الأوروبي" الأول تحت عنوان: "المهاجرون في أوروبا باعتبارهم لاعبين تمويين: بين الأمل والهشاشة".

على صعيد آخر، تُنشر من حينٍ إلى آخر تقارير ترمي بصورة أساسية إلى بناء قدرات الائتلافات الأعضاء، كما تُنظَّم ورش عمل تدريبية، وتنتج أوراق بحوث ومواقف. فقد نشر "الراصد الاجتماعي" في سنة 2010، على سبيل المثال، كتابًا تحت عنوان: "بيجينغ وما بعدها - وضع الاقتصاد الجنوسي في الواجهة

المحلِّيُّ والعالميُّ والتقرير

في كل سنة، يختار "الراصد الاجتماعي" لتحليل المعتمَق موضوعًا مختلفًا يخرق مجمل التقرير، ويركِّز عادةً على العناوين المطروحة للنقاش على الأجنحة الدولية، التي يمكن معالجتها من منظور محلي. فيساهم خبراء من أصولٍ ونظمٍ متنوعةٍ بآراءٍ بديلةٍ حيال المسائل عبر مقالاتٍ مكرَّسةٍ للموضوعات المثارة، وتُستكملُ وجهة النظر الدولية هذه بتقارير وطنية وإقليمية عبر المنظمات الأعضاء التي تعرض آراءها من منظور محلي وشؤون الأوضاع في بلدانها ارتباطًا بالموضوع المختار في كل سنة.

بالإضافة إلى ذلك، يُنتج "الراصد الاجتماعي" الأدلة والجداول التي تتضمن معلومات دولية تقاربية، مقدِّمًا رؤيةً كليَّةً (ماكروية) إلى الوضع المرتبط بأبعاد تنموية معيَّنة. وقد طوَّر "الراصد الاجتماعي" مؤشرات بديلة لقياس التقدم أو التراجع في المساواة الجنوسية وإشباع القدرات الإنسانية الأساسية، التي يستخدمها المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، حاليًا، معيارًا مرجعيًا. وهذه الأدلة والمؤشرات هي: "دليل المساواة الجنوسية" (Gender Equity Index, GEI) و"دليل القدرات الأساسية" (Basic Capabilities Index, BCI). بالرغم من أنَّ الأعضاء يستخدمون الوثيقة في أعمال المدافعة ضمن أوضاع متنوعة، تُعتبر أنشطة إطلاق التقرير - فضلًا عن أنشطة



ومن خلال طرائق الاتصالات ووسائلها عبر موقعه الشبكي ونشرته الإعلامية الإلكترونية وصفحته على "الفيس بوك"، يستخدم "الراصد الاجتماعي وسائل الإعلام الجديدة وأدواته لنشر المعلومات المتعلقة بمسائل الجنوسة والتنمية وحقوق الإنسان، وكذلك لتوليد النقاش في ما بين ممارسي المجتمع المدني وناشطيهِ، وإيصال كل ذلك إلى صنّاع السياسة والصحافيين. فالدفاع والاتصالات والاستراتيجيات الحملوية يكمل بعضها الآخر لتحقيق الأهداف الموضوعية.

وفي مناسبات عديدة، توجه الناطقون بلسان "الراصد الاجتماعي" إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات القائمة بين الحكومات، متحدثين باسم الشبكة أو باسم قواعد المجتمع المدني الشعبية المكوّنة. وقد حرصت الشبكة على إبقاء الائتلافات الوطنية مبلّغة بما يحدث في سياق عمليات صنع القرار العالمي، وعلى تمكين الأعضاء من المشاركة في هذه التطورات.

شبكة مرنة

مع تنامي "حيز اللقاء" تطوّر العديد من جوانبه، ولكن أفكاره وأهدافه التأسيسية بقيت. ففي استعداداتها للمشاركة في قمة كوبنهاغن الاجتماعية، تبنت منظمات المجتمع المدني طرقاً خاصة ومرنة لانتظامها شبكة. إذ لم تُنشأ أي هيكليّة رسمية أو لجنة توجيهية، كما لم تُنشأ مجموعة تنسيق ثابتة. فقد فضّلت المنظمات غير الحكومية (NGOs) أن تُبلّغ بعضها بعضاً وأن تُنسق أنشطتها في فضاءات أفقيّة مفتوحة، أي وفق مقاربة رأى إليها بعض المحلّين باعتبارها مقاربة متقدّمة وسبّاقة لنموذج التنظيم الذي تبناه فيما بعد المنتدى الاجتماعي العالمي. وقد شكّل العديد من المنظمات غير الحكومية -التي شاركت في القمة الاجتماعية فيما بعد- عمود "الراصد الاجتماعي" الفقري. ونتيجة لذلك، تحتفظ هيكلية الشبكة ووظائفها بالكثير من مرونتها وانفتاحها الأوّليين.

بالإضافة إلى الائتلافات الوطنية فقد تهيكّلت الشبكة حول هيئات ثلاث: "الجمعية العامة"، "لجنة التنسيق"، و"الأمانة الدولية". وفي السنوات الأخيرة، أنشئت بُنى التنسيق الإقليمية وشبه الإقليمية لتكون فضاءاً مفضّلاً

-وليس بالضرورة بوصفها هيئة وسطية- لتربط الوطني بالعالمي.

إنّ "شبكة الراصد الاجتماعي" ليست كياناً مندمجاً، وهي لم تنطلق بكتابة نظامها الداخلي الحاكم؛ بل هي مذكرة تفاهم قصيرة بين مجموعات وطنية وبين الشبكة (أنظر الإطار) أصبحت إطار العمل الأساسي الذي جسّد الآمال المشتركة وعكس احترام استقلال الائتلافات الوطنية الذاتي وصنع القرار على نحو أفقي ديمقراطي. والمبدأ الرئيسي الذي يميّز "الراصد الاجتماعي" من شبكات المجتمع المدني الدولية في أنه ليس ثمّة كيان مركزي يؤمّن المال لأعضائه. وهذه المبادئ العملائية تساعد على تجنّب التوترات التي ترافق علاقات المانح-المتلقي ضمن الشبكة -لأنها ليست موجودة أصلاً-، وأيضاً على تجنّب خسارة الطاقة جرّاء النقاشات الطويلة حول المال والموازنات والإفادة عن الإنفاق، فضلاً عن المواد الإجرائية. كما أثّرت شعوراً قوياً لدى الأعضاء بثبات الشبكة واستقرارها.

وهكذا، تنظّم الائتلافات الوطنية بالطريقة التي تريد -أو تقدر عليه- بما يتلاءم وظروف كل بلد. وأما عضوية ائتلاف "الراصد الاجتماعي" فجند متوّعة، إذ يضمّ معاهد أو مراكز بحثية ومنظمات غير حكومية ومنظمات محلية متوطّنة ونقابات ومجموعات نسوية ومنظمات ريفيّة وغيرها.

الجمعية العامّة

تعتبر الجمعية العامّة (GA) أعلى هيئة حاكمة في شبكة "الراصد الاجتماعي". إذ تُناقش فيها السياسات وتُخطّط الاستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى، بحيث تشكّل منتدى صناعة القرار. بيد أنّها تمثّل، أيضاً، فضاء لتعزيز الشعور بالانتماء وتقوية هوية الشبكة ووحدها. وتنعقد الجمعية العامّة مرة كل ثلاث سنوات، وهي انعقدت حتى الآن أربع مرات في كلّ من: روما (2000)، بيروت (2003) صوفيا (2006)، أكرا (2009)، ومؤخراً خلال عام 2011 في مانايلا. وقد خلّصت الجمعية المنعقدة في مانايلا إلى أنّ النموذج الاقتصادي

المدفوع بقوة النمو ليس بذّي كفاءة من الناحية الاقتصادية، وغير عادل من الناحية الاجتماعية، فضلاً عن أنه مدمر من الناحية البيئية وغير مستدام من الناحية السياسية، وتعهّد بتحدي النموذج الاقتصادي السائد على أساس نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي. وسيساهم "الراصد الاجتماعي"، أيضاً، في المفاوضات المتصلة بالمناخ وسيدافع من أجل مصادر مبتكرة لتمويل القضاء على الفقر ولتحقيق المساواة الجنوسية.

اللجنة التنسيقية

تعتبر اللجنة التنسيقية (CC) الهيئة السياسية الموجبة ممارسة عمل الشبكة اليومي، مع بنية تنظيمية تتطبّب اتصالات انسيابية تُيسّر مبدئياً من خلال قوائم عناوين بريدية إلكترونية، بالإضافة إلى اجتماعات وجاهية تُعقد مرّة كل سنتين، فضلاً عن المؤتمرات الهاتفية المخصّصة لمناقشة مسائل محدّدة.

ولأنّ مهمة اللجنة التنسيقية هي "ضمان الرؤية السياسية ومشاركة الشبكة في الفسّحات والعمليات ذات الصلة، ويحاول تركيبها أن يمثّل التوازن الجغرافي والجنوسي وبراغيه، فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار مساهمة الأعضاء من حيث قدراتهم وخبراتهم التي يمكن أن تستفيد منها الشبكة على وجه الإجمال".³ وعلى العموم، فقد اتّخذت قرارات اللجنة التنسيقية بالإجماع، وقد استُشير بشأن كل قرار (ومناقشة) الراصدون في حينه. أما مشاركة عضوي الأمانة الثابتة -باعتبارها عضوين خاصين من أعضاء اللجنة- فتضمن التنسيق بين الهيئتين، فيما تكمن وظيفة الأمانة في توفير الدعم للقرارات الاستراتيجية وتنفيذها.

الأمانة الدوليّة

تعتبر الأمانة الدولية الهيئة التنفيذية الرئيسية في شبكة الراصد الاجتماعي. وقد أشار التقييم الخارجي الأول الذي خضعت له الشبكة (2000-1995) إلى أنّ "ما تغيّر من أدوار شبكة الراصد الاجتماعي المتنوعة هو دور الأمانة الدولية" (Hessini and Nayar, 2000). وفي

3 توصّف هذه الوثيقة طبيعة لجنة التنسيق ووكالتها التي أُنشئت عليها في الجمعية العامة الثانية المنعقدة في بيروت. الوثيقة متوفرة على الرابط التالي:

<www.socialwatch.org/node/9388>

2 يمكن إيجاد التقارير النهائية وأوراق العمل وغير ذلك من المواد الناجمة عن الجمعيات العامة المذكورة على الموقع الشبكي التالي: <www.socialwatch.org/>

<node/62>



نائب رئيس الفلبينين «جيجومار بيناي» (Jejomar Binay) مع أعضاء شبكة «الراصد الاجتماعي» في حفل الافتتاح الرسمي للجمعية العامة العالمية للراصد الاجتماعي، مانايلا، تموز (يوليو) 2011.

Social Watch (2006). Strategy and Framework of Activities 2007-2009. Available from: <www.socialwatch.org/sites/default/files/2006/about/_cambiarSW_Strategy_Framework_2007-2009.doc>. Van Reisen, M. (2001). The lion's teeth. The prehistory of Social Watch. Instituto del Tercer Mundo. Montevideo. Available from: <www.socialwatch.org/node/79>.

المراجع
Friedlander, E. and Adams, B. (2006). Social Watch external evaluation 2001-2005. Available from: <www.socialwatch.org/sites/default/files/SW_Evaluation_report.doc>. Hessini, L. and Nayar, A. (2000). A Movement Toward Social Justice. An Evaluation Report. Strategic Analysis for Gender Equity (SAGE). New York Social Watch No. 0 (1996). The starting point. Instituto del Tercer Mundo. Montevideo. Available from: <www.socialwatch.org/node/11328>.

الأصل، كانت وظيفة الأمانة محدّدة بمسؤولية إنتاج التقرير، ولكن نظرًا لنمو الشبكة فقد أضيف إلى وظيفتها سلسلة من وظائف جديدة، بما في ذلك البحث وبناء القدرات وتنظيم الحملات والترويج للشبكة وكذلك تمثيلها في المنتديات الدولية.

تعزيز المساواة

صدّقت الجمعية العامة المنعقدة في «آكرا» خلال تشرين الأول (أكتوبر) 2009 على مفهوم «المسؤولية المشتركة» [أو «المساواة المشتركة»] في ما بين أعضاء الشبكة وهيئاتها المختلفة (الأمانة، لجنة التنسيق، الأعضاء). وتعتقد شبكة «الراصد الاجتماعي» أنّ العمل الرئيسي هو تحقيق القضاء على الفقر والمساواة الجنوسية والعدالة الاجتماعية، أولاً على المستويين المحلي والوطني، ولذا فإنّ الأنشطة والبنى الدولية ينبغي أن تكون مسؤولة في سياق خدمتها القواعد المكوّنة الوطنية والمحلية، وليس العكس.

سيحقّق «الراصد الاجتماعي» أهدافه من خلال استراتيجية المدافعة والتوعية والمراقبة والتنمية التنظيمية والتشبيكية الشاملة. فالراصد الاجتماعي يُعزّز التنمية المستدامة التي يحتل الإنسان منها القلب ويعمل من أجلها. والسلام هو شرط يسبق إحقاق حقوق الإنسان والقضاء على الفقر. بيد أنّ الفقر وانعدام احترام حقوق الإنسان، أيضاً، يستقرّان في أساس العديد من النزاعات المسلّحة. ولذا، فإنّ الآثار المدمّرة التي يخلّفها نزاعٌ ما على الناس، وكذلك الأوضاع التي تعقبه، تحوز اهتمام الراصد الاجتماعي الخاص.



أنه صعب من الناحية السياسية، حيث توجد مصالح مترسّخة. هنا بالتحديد تجدون مفتاحكم. يمكن لـ «الراصد الاجتماعي» أن يفضّل دور رئيسي في دفع هذه الأجندة. فهو يتطلّب، على سبيل المثال، مزيج جديد من السياسات، يولّد مستويات أعلى من الاستثمار في الاقتصاد الفعلي، وخصوصاً في المؤسسات الصغيرة، وليس في المنتجات المائيّة التي لا تخلق قيمة أو وظائف؛ بحيث يغلّ علاقة أعدل بين مكاسب الإنتاجية وبين الأجور؛ وينتج نموّاً متدفّقاً بالدخل، ويؤسّس لتوازن بين الاستراتيجيات القائمة على التصدير وبين المنظّمات الناجمة محليّاً؛ ويمكن الجميع من المشاركة من خلال فرص تثقيفية تعليمية تدريجية وثيقة الصلة؛ ويسمح بإرساء قواعد توازن وتلازم عبر انسجام السياسة وتماسكها، مثلاً في خلق الوظائف الخضراء؛ ويضع الحقوق في العمل والحوار الاجتماعي في قلب عمل صنع السياسة. كما ينبغي لمزيج السياسات هذا أن يلتزم بأهداف التشارك في مكاسب العولمة ومنافعتها على نحو متكافئ في سياق يزدهر فيه الصوت والمشاركة والديمقراطية. في هذه السنة، خلال مؤقّر العمل الدولي، وهو مؤقّرنا السنوي، كان لنا تقدّمان يمكنهما أن يكونا عنصرين مهمّين في فكرة النمو مع العدالة الاجتماعية. أول الاخرتين معاهدة جديدة تتعلق بالعمال المنزليين تدخل نظام الحقوق على الاقتصاد غير الرسمي. لقد تعيّن العمال المنزليون زمناً طويلاً سعيّاً إلى الحصول على ضمانهم ونيل احترام ما يناضلون من أجله، وعلينا الآن أن نكفل سلك المعاهدة طريق التصديق والإبرام والتنفيذ. وثانيّاً، نحن نتقدّم إلى الأمام نحو إقرار معايير «منظمة العمل الدوليّة» في السنة القادمة في ما يتعلق بالحماية الاجتماعية الشاملة لأرضيّتنا لتعزيز استراتيجيات الحماية الاجتماعية الضامنة والتمكينية، المنتجة والمستدامة، التي تحفّز المطالب الكئيبة. وعلينا، اليوم، أن نتذكّر أنّ 80% من العمال لا يملكون نفاذاً إلى الحماية الاجتماعية. وهذا يوضع ضمن إطار عمل استراتيجيات وطنية أوسع نطاقاً بما يؤوّل إلى خفض الفقر وإضفاء الطابع الرسمي على العمالة غير الرسمية. وهذه، على ما أعتقد، كتل إنشائية قوية للعدالة الاجتماعية، وأنا أدعوكم إلى العمل على التعبئة حولها، بحيث يمكن أن يكون دعمكم قيماً للغاية. كما أود أيضاً أن أذكر أنّ نمّة حركة ناشئة وليدة تنادي بالعمل اللائق، تبدي تلاحمها وتمحورها حول السابغ من تشرين الأول (أكتوبر) من كل عام، حيث أعلنت كونفدرالية الاتحادات النقابية الدولية هذا اليوم يومًا دوليّاً للعمل اللائق، وهو ما سترغبون في الانضمام إليه.

أيها الأصدقاء الأعزاء، دعوني أختم بالقول إنّنا جميعاً نستلهم شجاعة الشباب العربي ووضوحهم وطاقاتهم، إلا أنّ تحويل الأحلام إلى واقع هو مهمتنا جميعاً. كما أنّ اتجاه التغيير ليس بالأمر المضمون، وعلينا بالتالي أن نكون جميعاً مراقبين لما يحدث. ينبغي علينا أن نقود التغيير نحو مُخرجات متوازنة وعادلة؛ كما ينبغي علينا أن نكون سُاسيّين ومُساءلين أيضاً. فنموذج الراهن الذي تطور منذ أوائل الثمانينيات أضحى غير ذي كفاية من الناحية الاقتصادية وغير مستقر من الناحية الاجتماعية ومدمّرًا من الناحية البيئية وغير مستدام من الناحية السياسية. ولذا، فقد وجب تغييره. ولكن التصديّ لذلك يمكن أن يؤدّي إلى تفاقم الصراع الاجتماعي. ولكننا نعلم ويخبرنا التاريخ أنّ من رحم النضال الاجتماعي يولد التغيير الإيجابي. وكما تعرفون أيضاً، فإنكم عندما اخترتم تحديّ الأفكار المهيمنة، وعندما اخترتم الدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة الجنوسية والقيم الأخرى الواقعة تحت نير الانتهاك والخرق، فقد كنتم تتحوّون جعل المجتمعات أفضل حالاً، فضلاً عن كونكم اخترتم خياراً آخر: خيار السباحة عكس تيار المصالح. ولذا، فإنّ الأمر صعب وسيظلّ صعباً دائماً. ولذا، ينبغي دائماً الحفاظ على الالتزام والإيمان والراسخ والثبات والطاقة الإيجابية بعيدة من الإحباط، وهو أمر أساسي. وستصلون إلى مبتغاكم، وهذا هو روح «الراصد الاجتماعي».. فما تقومون به حيوي. أمّني لكم القوة والخيال في اضطلاعكم بالعمل الشمين، وأدعوكم إلى العمل يدًا بيد مع «منظمة العمل الدوليّة» للوصول إلى عصر جديد من العدالة الاجتماعية. أتقدم منكم بالبالغ الشكر.

1 كلمة Juan Somavia مدير عام «منظمة العمل الدوليّة» (ILO) أمام الجمعية العامّة في مانا (الفلبين) 2011.

www.socialwatch.org/varios/manila/videos.htm

كما يعرف العديد منكم فأنا داعم كبير لـ «الراصد الاجتماعي». وأعتقد أنّ حركة المساءلة هذه التي بدأتموها أثناء القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، وما بعدها، أثبتت بالتأكيد جدارتها، ولذا فإنّ روعي الاجتماعية المدنية هي معكم بالكامل. وشكراً لكم على عملكم الرائع الذي قمتم به في مراقبة تعهّدات الحكومات والالتزامات. إذ لاطما ذكرتموها على الدوام، فضلاً عن تذكركم المنظمات الدولية وشركات الأعمال والمنظمات غير الحكومية بضرورة العمل عليها.

لقد حدّدت المؤتمرات الرئيسية التي انعقدت في التسعينيات أجدتات التحوّل من الأمم المتحدة. كان ذلك زمناً بدأت فيه الحكومات تتساءل بصدد الأفكار السائدة مع رؤية تنموية مستدامة. وكان العديد من الحكومات، آننذ جاهراً لتصدّر عملية صوغ المقاريات الجديدة. إلا أنّ تعهّدات التسعينيات أصبحت خاضعة أكثر فأكثر لمطالب نموذجي فوضوي غير منضبط، بات مع الوقت محققاً وغير متوازن إلى حدّ بعيد، بل غير مستدام سياسياً، على ما أعتقد. أمّا رهاً، فقد باتت الشجاعة والتصميم وفسحة التفكير والعمل على نحو مختلف، أضعف بكثير. وهذا يعطي دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بوصفها عوامل التغيير قيمة كبرى. ولعلّ «الراصد الاجتماعي» يشكل، اليوم، ضرورة، أكثر من أيّ وقت مضى.

أصدقائي الأعزاء، في سياق مراجعتنا لِمَا كان، علينا أن نقوّم الواقع الراهن والتقدّم إلى الأمام.. وسبب ذلك أنّ الأزمات المالية والاقتصادية مظاهر لنسق هو لا يتّسم بالكفاءة خلق مستويات غير لائقة للدخل وتركز الثروات. وليس من المُتأخّر أنّه كان هناك إضعاف واضح لمقاربة حقوق الإنسان. ونحن نعرف أنّ التحوّلات التي نرغب برؤيتها في مجتمعاتنا ينبغي أن تُسرّي بقوة الحركات الاجتماعية والنضال الاجتماعي. فالتقدم الاجتماعي يتطلّب يقظة ونشاطية ثابتتين. فقد ساعدت «أهداف التنمية الألفية» على تثبيت تركيز معيّن، وكانت وسيلة لتقدّم القياس، بحيث يمكننا تسجيل بعض النجاحات في خفض الفقر المطلق منذ عام 1990. ولكن، وفي الوقت نفسه، تبين الحقائق أنّ لدى 3,5 بليون إنسان على مستوى العالم الدخل نفسه الذي يتّمتع به 61 مليون من الأثنياء.

حتى هنا، في آسيا الديناميّة، نشهد النمو السريع الذي يطرا على المُخرَج، إلا أنه يتّراق مع نمو بطيء في عدد الوظائف اللائقة وفي الأجور. يمكننا أيضاً الإشارة إلى أنّ أكثر من 200 مليون نسمة هم رسميّاً عاطلون عن العمل على صعيد العالم، بما في ذلك نحو 80 مليون من الشباب والشابات، بحيث تفوق معدلات بطالة الشباب، في بعض الأحيان، من سبعة إلى عشرة أضعاف معدلات بطالة الفئات السكانية الأخرى. كما يبلغ عدد العمال الذين يعانون من عمالة هشّة ومعرّضة نحو 1,5 بليون عامل، فيما يبلغ عدد من يعملون للبقاء على قيد الحياة ويعيشون بأقل من دولارين في اليوم نحو 1,2 بليون إنسان، وهما رقمان يتجهان مجدداً إلى الارتفاع. وهذا، على وجه التأكيد، ليس الطريق المؤدّي إلى التنمية المستدامة. فالسكان يطالبون عن حق مزيج من العدالة في كل جانب من جوانب حياتهم. وفي ثلاثة أرباع اثنين وتماين بلدًا التي تتوفر فيها البيانات والمعلومات، تتحوّل غالبية الأفراد ليصبحوا متشاهمين أكثر فأكثر حيال نوعية مستقبل حياتهم ومستواهم المعيشي. فالكثير منهم يشعرون بأنهم معترضون، بمن فيهم الطبقات الوسطى. وفي الوقت نفسه، فهم يرون كيف أنّ العديد من الحكومات هي إمّا ضعيفة جداً أو مسلوية الإرادة لتحكم بوجود شروط المتموّنين ونفوذهم غير المنضبط وغير الخاضع للمساءلة، أولئك الذين يهيمنون على مجتمعاتهم ويخلّفون تأثيراً سلبيّاً كبيراً. فلدينا، من ناحية، مؤسسات مالية يُعتقّد لضخامتها أنها غير قابلة للفشل. ولدينا، من ناحية أخرى، العديد من الناس الذين يشعرون أنهم يُعاملون على أنهم قليل حتى يهتّم بأمرهم. إنه أمر لا يمكن أن يستمر.

لقد صدمت الأزمان المالية والاقتصادية العالم بإدراكه أنّ التغيير كان أمراً ضروريّاً. إلا أنّ نمّة العديد - بل الكثير جداً - من المؤشّرات الدالّة على العودة إلى مبدأ «الأعمال كما هي العادة»، وهذا لا يعدو أن يكون إلا وصفة للكآرة. واذن، كيف يمكننا التقدّم إلى الأمام؟ علينا أولاً أن نضع هدفي العمل اللائق والحماية الاجتماعية باعتبارهما هدفين رئيسيين لأنساق النمو التنموي المستدام. وربما نختر نشوء العديد من التوترات، بل معظمها، في عالم العمل. فالعمل اللائق والمنتج محورّي بالنسبة للكرامة الإنسانية، واستقرار حياة الناس وعائلاتهم، وللسلام في تجمّعاتنا ومجتمعاتنا، ولتنمو الاقتصادي المستدام. دعوني أقتبس: «إنّ الفقر في أي مكان هو تهديد للإزدهار في كل مكان». يعكس مبدأ دستور «منظمة العمل الدوليّة» هذا، كما قلتم أنتم بأنفسكم، حق جميع الناس في ألا يكونوا فقراء. وكل إنسان يعيش الفقر يعلم أنّ الخروج من إسار الفقر بعمل منتج هو الفرصة الفضلى ليعيش حياة كريمة. فالعمل ليس سلعة، بل هو أساسي للكرامة الإنسانية، إذا أردتم السلام ينبغي عليكم غرس العدالة الاجتماعية. هذه هي المبادئ العملية التي تؤمن بها «منظمة العمل الدوليّة». وأمّا سوق العمل فهي البوابة إلى العدالة الاجتماعية عندما تحترم الكرامة الإنسانية، ترشدها أفكار الحرية والانصاف والمساواة.

إنّ «منظمة العمل الدوليّة» وأجندتها هما في قلب العمليات الاجتماعية الواقعية والفعلية. فقد وُلدنا مؤسّسة في عام 1919 من رحم النضالات الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر. وفي عصر ازدهار الانتفاضات والثورات العربية نسجم نداءات مؤثرة لفرض العمل والعدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية، وكلها تُصنّف في مطلب واحد، ألا وهو العمل اللائق. وإنّ الانتقال إلى نسق مختلف من النمو تدعمه العدالة الاجتماعية هو أمر ممكن من الناحية التقنيّة، مع علمنا